الأنباء
الاربعاء 21 اغسطس 2013

الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
8122.61
بتغير قدره
-9.69
0.12%

برميل النفط الكويتي يرتفع 7 سنتات إلى 106,69 دولارات

كونا: قالت مؤسسة البترول الكويتية ان سعر برميل النفط الكويتي ارتفع 7 سنتات في تداولات أمس الاول ليستقر عند مستوى 106,69 دولارات مقارنة بـ 106,62 دولارات في تداولات يوم الجمعة الماضي. وغابت عن اسواق النفط امس البيانات الاقتصادية الاوروبية والاميركية التي لها تأثيرا على تداولات (الذهب الاسود) في وقت ينتظر فيه المستثمرون بتلك الاسواق اعلان محضر البنك الفيدرالي الأميركي غدا والذي من المحتمل ان يظهر تثبيت اسعار الفائدة عند المستويات التاريخية المتدنية بين 0 و0,25٪وابقاء برنامج شراء الاصول (التحفيز الكمي) بقيمة 85 مليار دولار شهريا.

الموجودات الإجمالية للبنك ترتفع 18٪ لتبلغ 6,48 مليارات دولار.. وحقوق المساهمين تنمو 5٪ لتسجل 668 مليون دولار

أرباح «الوطني ـ البحرين» تقفز 44٪ إلى 54 مليون دولار في النصف الأول

إبراهيم دبدوب

علي فردان

حقق بنك الكويت الوطني ـ البحرين أرباحا صافية بلغت 53,9 مليون دولار (20,3 مليون دينار بحريني) في النصف الأول من العام 2013، مقارنة بـ 37,5 مليون دولار (14,1 مليون دينار بحريني) في الفترة نفسها من العام الماضي، بنمو بلغ 44٪.

وارتفعت الموجودات الإجمالية لبنك الكويت الوطني ـ البحرين بواقع 18٪ لتبلغ 6,48 مليارات دولار بنهاية يونيو 2013، مقارنة بـ 5,50 مليارات دولار في الفترة نفسها من العام الماضي.

كما ارتفعت حقوق المساهمين بواقع 5٪ لتبلغ 668 مليون دولار مقارنة بـ 636 مليون دولار نهاية يونيو 2012.

وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني إبراهيم دبدوب، ان نتائج بنك الكويت الوطني في البحرين تشكل دليلا واضحا على نجاح استراتيجية التوسع الإقليمي المدروس لمجموعة بنك الكويت الوطني، التي مكنت فروعنا الخارجية من مواصلة النمو وتحقيق الأرباح على الرغم من استمرار التحديات الإقليمية والعالمية.

وأكد دبدوب انه «رغم صعوبة البيئة التشغيلية، استطاع بنك الكويت الوطني في البحرين تحقيق نتائج ممتازة بجميع المقاييس، لاسيما ان جميع أرباحنا جاءت نتيجة تصاعد النشاط التشغيلي الحقيقي للبنك، وهو ما سنعمل على تعزيزه خلال الفترة المقبلة».

من ناحيته، قال مدير عام بنك الكويت الوطني ـ البحرين علي فردان ان البنك مستمر في تعزيز نشاطه داخل مملكة البحرين لتقديم أفضل الخدمات المصرفية والمالية لعملائه من الأفراد والمؤسسات على السواء.

وأشاد فردان بجهود مصرف البحرين المركزي بشكل خاص والجهات الحكومية بشكل عام التي دعمت أداء البنك والقطاع المصرفي عموما في البحرين، كما أكد أن دعم مجموعة بنك الكويت الوطني للبنك في البحرين من خلال شبكة فروعها الإقليمية والعالمية الأوسع انتشارا، قد ساهم بشكل واضح في تعزيز نشاط البنك بالسوق البحريني، مستفيدا من تصنيفاته الائتمانية الأعلى في الشرق الأوسط وشبكة علاقاته الواسعة وسمعته الرائدة كأفضل بنك على مستوى الشرق الأوسط وأحد أكثر البنوك أمانا على مستوى العالم.

ويتواجد بنك الكويت الوطني في مملكة البحرين منذ العام 1977 ويتمتع بعلاقات تاريخية مع كبرى الشركات المحلية والأجنبية العاملة في المملكة. ويمتلك بنك الكويت الوطني أوسع شبكة فروع محلية ودولية تصل إلى 170 فرعا حول العالم، تغطي أهم عواصم المال والأعمال الإقليمية والعالمية وتنتشر في لندن وباريس وجنيف ونيويورك والصين وسنغافورة إلى جانب البحرين ولبنان وقطر والسعودية والإمارات والأردن والعراق ومصر وتركيا.

ويحتفظ بنك الكويت الوطني بأعلى تصنيفات ائتمانية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا بإجماع مؤسسات التصنيف العالمية موديز وفيتش وستاندارد آند بورز، وذلك بفضل متانة مؤشراته المالية وجودة أصوله المرتفعة ورسملته القوية وتوافر قاعدة تمويل مستقرة، وخبرة جهازه الإداري ووضوح رؤيته الاستراتيجية، فضلا عن السمعة الممتازة التي يتميز بها، كما حافظ البنك الوطني على موقعه بين أكثر 50 بنكا أمانا في العالم للمرة السابعة على التوالي.

دبدوب: الأرباح دليل واضح على نجاح إستراتيجيتنا التوسعية رغم التحديات الإقليمية والعالمية

فردان: البنك مستمر في تعزيز نشاطه لتقديم أفضل الخدمات المصرفية لعملائه من الأفراد والمؤسسات

«بيتك للأبحاث»: 30 مليار دولار حجم المشاريع بالإمارات

توقع تقرير أصدرته شركة «بيتك للابحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) أن تكون البنية التحتية دعامة أساسية للنمو في سوق مشاريع الامارات، حيث هناك استثمارات ضخمة مخطط لها في المطارات والطرق والموانئ والسكك الحديدية نظرا لأن الامارات تتطلع الى زيادة القدرة على التعامل مع وتيرة الزيادة السكانية والحفاظ على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث استحوذت الامارات على العدد الأكبر من المشاريع من حيث الحجم 368 مشروعا في عام 2011، وتلعب مجموعة النقل والخدمات اللوجستية دورا هاما في اقتصادها اذ تشكل ما يقرب من 10,4٪ من الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي.

وكشف التقرير انه من المتوقع أن تتجاوز العقود التي تتم ترسيتها في الامارات هذا العام مبلغ 30 مليار دولار، كما أنه من المقرر أن تشهد دولة الامارات البدء في مشروع اسكاني ضخم، لإحلال وتجديد 12,500 منزل تم بناؤها ما قبل عام 1990 وذلك بتكلفة 2,7 مليار دولار، والتوقعات أن ينمو قطاع الانشاءات في دبي بنسبة 4,8٪ في عام 2013.

وأضاف التقرير ان الامارات كانت واحدة من ثلاث دول فقط داخل المنطقة تمكنت بنجاح من رفع ترتيبها في تصنيف البنك الدولي لتقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2013. وهو الاتجاه الذي تم دعمه من قبل بيانات جديدة تؤكد أن دولة الامارات كانت واحدة من أكبر المستفيدين من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عام 2011. وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية كانت قد حصلت على نصيب الأسد من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، من حيث القيمة، الا أن الامارات استحوذت على العدد الأكبر من المشاريع من حيث الحجم «368 مشروعا». وبالتالي، يبدو أن الامارات تمكنت من احتلال مكانة ايجابية في أذهان المستثمرين بدعم من استقرار البيئة السياسية، فضلا عن تحسين وسائل النقل والبنية التحتية اللوجستية.

وأشار التقرير الى ان سوق المشاريع في الامارات واصل قوة الزخم على مدار العام، مسجلا نموا بنسبة 26,8٪ على أساس سنوي. وهناك مشاريع كبرى مخطط لها وأخرى لم يتم منحها بعد بقيمة اجمالية تبلغ 179 مليار دولار، وهو ما يزيد على أي دولة خليجية أخرى باستثناء السعودية. ومن المتوقع أن تتجاوز العقود التي تتم ترسيتها في الامارات هذا العام مبلغ 30 مليار دولار، كما يحتمل أن ترتفع الى 35 مليار دولار في حالة عودة الثقة بالكامل الى السوق. ويتوقع أن يتراوح الانفاق خلال السنوات التالية في مدى يتراوح بين 25 و35 مليار دولار سنويا. كما يتوقع أن تكون البنية التحتية دعامة أساسية للنمو في سوق مشاريع الامارات، حيث هناك استثمارات ضخمة مخطط لها في المطارات والطرق والموانئ والسكك الحديدية نظرا لأن الامارات تتطلع الى زيادة القدرة على التعامل مع وتيرة الزيادة السكانية والحفاظ على الاستثمار الأجنبي المباشر.

وأوضح التقرير ان هناك أرقاما جديدة صادرة عن شركة جونز لانج لاسال، وهي شركة متخصصة في مجال الاستثمارات والاستشارات العقارية، تشير الى أن دبي قد شهدت انتعاشا مطردا في سوق العقارات في جميع أنحاء الامارة في عام 2012، حيث ارتفعت أسعار الڤلل بنسبة تزيد على 20٪، كما أنه من المقرر أن تشهد دولة الامارات البدء في مشروع اسكاني ضخم، لإحلال وتجديد 12,500 منزل تم بناؤها قبل عام 1990 وذلك بتكلفة 2,7 مليار دولار.

وتوقع التقرير أن ينمو قطاع الانشاءات في دبي بنسبة 4,8٪ في عام 2013 «مع متوسط نمو سنوي قدره 5,1٪ بين عامي 2013 و2016» وبعد سيل من برامج التنمية المدعومة من قبل الحكومة، متوقع ايضا حاليا أن تعود المشاريع المتوقفة مثل متحف اللوفر «أول فرع للمتحف الباريسي العريق» مرة أخرى الى طريق سير العمل، وقد تم منح أجزاء كبيرة من عقد المشروع المتوقف منذ فترة والبالغة قيمته 653 مليون دولار الى شركة المقاولات الرائدة أرابتك. علاوة على ذلك، يجري حاليا اعداد العطاء الخاص بالهندسة والتوريد والبناء لمتحف زايد. وفيما يبدو أيضا، تسعى دبي الى كسر لقب أكبر مول للتسوق في العالم والمسجل باسمها من خلال تطوير مجمع يحتوي على مركز للتسوق بامكانه استقبال 80 مليون شخص سنويا ويحتوي على 100 فندق وخمس مدن وحدائق ترفيهية.

ولفت التقرير إلى انه في يناير 2013، تم اعتماد خطة توسعة شبكة السكك الحديدية في دبي من قبل صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم. ومن المقرر أن تنفذ الخطة على ثلاث مراحل، على أن يكتمل العمل بحلول عام 2030.

وسوف تغطي خطة التوسعة نحو 421 كم مع 197 محطة توقف، وتتضمن وصلات بشبكة شركة الاتحاد للقطارات. ويتوقع أن يبدأ تشغيل الخطوط الثلاثة الجديدة للمترو «الأرجواني والأزرق والذهبي» بالاضافة الى مسار ترام الجميرة بحلول عام 2030.

وأضاف ان مجموعة النقل والخدمات اللوجستية تلعب دورا هاما في اقتصاد الامارات، حيث تشكل ما يقرب من 10,4٪ من الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي. وبالنظر الى حجم وكفاءة موانئ دبي، نجد أن ذلك مكنها من أن تصبح ثالث أكبر مركز لاعادة التصدير بعد هونغ كونغ وسنغافورة. وتقوم موانئ دولة الامارات العربية المتحدة بتصدير النفط والغاز بصورة أساسية، الا أنها تقوم أيضا بتصدير المواد الخام والسلع تامة الصنع. وتتضمن الواردات السلع الوسيطة والاستهلاكية، فضلا عن حجم كبير من تجارة اعادة التصدير لاقتصادات أخرى خاصة من منطقة الخليج والهند وشرق أفريقيا.

وقال التقرير ان مجموعة النقل والخدمات اللوجستية في الامارات تتمتع بعدد فريد من نقاط القوة، ومنها الموقع والبنية التحتية ذات المستوى العالمي والحكومة التقدمية غير البيروقراطية والتي لعبت دورا نشطا في تطوير هذه المجموعة. وعلى صعيد الاقتصاد الكلي، تكمن أهمية دولة الامارات العربية المتحدة في كونها ثاني أكبر اقتصاد في المنطقة، وتسجل البلاد معدلات نمو اقتصادي رائعة في المنطقة ويرجع ذلك بصورة أساسية الى زيادة حجم صادراتها من النفط والغاز فضلا عن استمرار برامج التنويع الاقتصادي.

وبالنسبة لعام 2012، بلغ نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي 4,4٪، ومن المتوقع أن يسجل 4٪ في عام 2013 مدعومة بصورة أساسية من قبل القطاعات النفطية وغير النفطية. وفي حين أن هذه تعد بمنزلة عناصر قوية للنجاح، الا أنه لايزال هناك عدد من التحديات يتعين التغلب عليها، سواء على المستوى الوطني أو على مستوى مجموعة النقل والخدمات اللوجستية بصورة خاصة، منها على سبيل المثال

1ـ تحديات سوق العمل: حيث تعد مشاركة الاماراتيين من حيث القوة العاملة في قطاع النقل والخدمات اللوجستية منخفضة للغاية.

2ـ محدودة القدرات المحلية: القدرة المحلية محدودة بسبب عدم وجود ثقافة ريادة الأعمال، والشركات المحلية متأخرة عن الدولية.

3ـ الحاجة لخلق المعرفة: تحتاج دبي الى الانتقال من مجرد الاستثمار في البنية التحتية الى تطوير الخبرات العميقة في مجال النقل والخدمات اللوجستية.

4ـ الطبيعة المجزأة: تقدم خدمات النقل والخدمات اللوجستية من قبل عدد قليل من مزودي الخدمة العالميين، لكن هذه الصناعة تهيمن عليها الى حد كبير الأعمال التجارية الصغيرة «التي يسيطر عليها عائلات».

5ـ الطبيعة الدورية: تميل مجموعة النقل والخدمات اللوجستية الى أن تكون دورية بصورة كبيرة، لاعتمادها الكبير على التجارة.

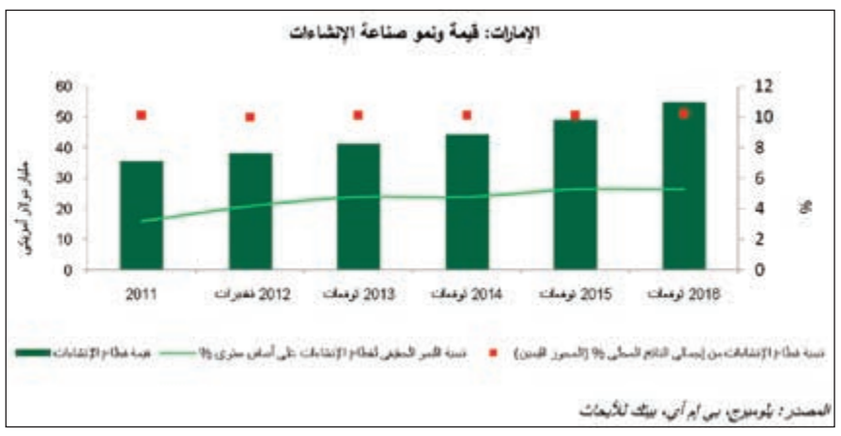

مجموعة النقل والخدمات اللوجستية تشكل 10,4٪ من إجمالي الناتج المحلي

اقتصاديان: المضاربات تسيطر على مجريات تداول البورصة وسط جلسة باهتة

كونا: وصف اقتصاديان كويتيان جلسة سوق الكويت للأوراق (البورصة) أمس بـ «الباهتة»، حيث سيطرت عمليات المضاربة على أسهم بعض الشركات التي أعلنت عن بيانات مالية جيدة عن أعمالها في النصف الأول من العام 2013.

وقال الاقتصاديان ان أبرز ما خرجت به تداولات اليوم هو ندرة السيولة المتداولة التي تشهد تناقصا واضحا يوما بعد يوم منذ بدء أغسطس الجاري والمتوقع استمرارها حتى منتصف سبتمبر المقبل بعد عودة «كبار اللاعبين» الى السوق.

وأوضحا أن عمليات التجميع كانت حاضرة في مجريات الحركة منذ بداية الجلسة حتى اقفالات ما قبل المزاد، حيث يعود الفضل الى ذلك لبعض الشركات الكبيرة التي أعلنت عن أرباح ممتازة اذا ما تمت مقارنتها بالفترة ذاتها من العام الماضي علاوة على تصعيد بعض المستويات السعرية للأسهم الصغيرة.

وقال الاقتصادي خالد الصالح ان السوق بات يفتقر الى المحفزات التي كان يسير عليها خلال شهري يونيو ويوليو الماضيين وهذا الأمر مرده الى جملة من العوامل التي اعتادت شريحة المتعاملين استيعابها في مثل هذه الفترة سنويا ومنها موسم الاجازات الصيفية وتفضيل بعض المحافظ والصناديق الترقب والانتظار لما بعد عودة الحياة الاقتصادية في البلاد وبزوغ مقومات معنوية جديدة.

وتوقع أن يعاود السوق السير على منوال أدائه السابق خلال الشهر المقبل بعد اتضاح الرؤية السياسية في المنطقة العربية خاصة ان هناك شركات كويتية لديها ارتباطات مع شركات زميلة في هذه البلدان وتتأثر بالتطورات في تلك الدول، علاوة على انتظار السوق بعض التشريعات الاقتصادية المحلية المحفزة.

من جانبه قال الاقتصادي عدنان الدليمي ان المتداولين على قناعة تامة بأن السيولة المتناقصة يوميا ستستمر على حالها خاصة في ظل وجود عمليات شرائية محدودة وفي نطاق ضيق وسط المضاربات التي اتسمت بالعنيفة على بعض الأسهم القيادية لاسيما بقطاعي البنوك والشركات الاستثمارية.

وأضاف ان بعض المستويات السعرية للأسهم لاتزال تواصل ارتفاعاتها، في محاولة لرفع قيمها للاستفادة من ندرة المعروض عبر تجميع أكبر قدر ممكن من الأسهم والاستفادة من بيعها مجددا في مرحلة لاحقة ووفقا لطبيعة ظروف السوق وتوجهات مديري المحافظ والصناديق الاستثمارية التي ستتغير مع بلوغ السوق شهرا جديدا.

«أسواق المال» تقدم بلاغاً للنيابة بخصوص تداولات وهمية على «المدار»

أعلنت هيئة أسواق المال عن تقديم بلاغ لنيابة سوق المال بتاريخ أمس الأول الموافق 19 أغسطس، وذلك إثر قيام مجموعة من المتداولين بالاتفاق مع أحد الوسطاء على تنفيذ عدة صفقات بالسوق الرسمي لخلق تداول فعلي أو وهمي بهدف حث الآخرين على الشراء أو البيع، وذلك على سهم شركة المدار للتمويل والاستثمار.

«أركان» تلغي عملية بيع عقارات في المهبولة بقيمة 7,67 ملايين دينار

أعلنت شركة أركان الكويت العقارية أنها ألغت عملية بيع عقارات في منطقة المهبولة بقيمة إجمالية بلغت 7,67 ملايين دينار تقريبا، علما بأن الربح الصافي الذي كان سينتج عن إتمام هذه العملية يبلغ نحو 1,87 مليون دينار.

وأوضحت الشركة في بيان نشر على الموقع الرسمي للبورصة أنه تم إلغاء عملية البيع لتعثر نقل الملكية، حيث ان العقد يتضمن شرط نقل الملكية خلال ثلاثة شهور من تاريخ التوقيع، لذا وجب التنويه لذلك، علما بأن عملية الإلغاء لن تؤثر على البيانات المالية للشركة كون الشركة لم تقم بتسجيل الربح الناتج من عملية البيع ببياناتها المالية.

«الإنماء العقارية» توقع عقداً بقيمة 4,8 ملايين دينار

أعلنت شركة الإنماء العقارية بأنه تم توقيع عقد المناقصة رقم ب ك/أ/12ـ2011/2012 تصميم وإنشاء وإنجاز وصيانة مبنى مواقف سيارات متعدد الأدوار خلف مجمع دسمان بقيمة إجمالية تبلغ 4,8 ملايين دينار، علما ان مدة التنفيذ 18 شهرا مع العلم ان الأثر المتوقع على الوضع المالي للشركة من هذا العقد هو تحقيق أرباح تشغيلية بنسبة 2٪ تقريبا من قيمة المشروع إلا ان هذا الأثر الكمي عرضة للتغير خلال تنفيذ المشروع نظرا لظروف التنفيذ والتغييرات التي تطرأ على الأسعار.